الحق في التعليم للنساء في الأرياف والناجيات من عنف داعش

ازاد حسن سلطان

اعد فريق انين التطوعي هذا التقرير ضمن مشروع العدالة التحويلية في نينوى بدعم من منظمة السلام والحرية

2024

المقدمة

يعد الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، واكد الدستور العراقي لعام 2005 في الباب الثاني الحقوق والحريات المادة 34 على الزامية التعليم وان يكون مجاني ويخصص للأغراض السلمية والتشريعات العراقية واهمها قانون التعليم الالزامي رقم 118 لسنة 1976 وقانون وزارة التربية العراقية رقم 22 لسنة 2011 ، والتي جعلت من الوصول الى التعليم بوصفه حق لايمكن حرمان أي شخص منه .

شرع قانون الناجيات رقم 8 لسنة 2021 ليؤكد مجموعة من الحقوق والامتيازات تعويضا للناجين عن حجم وطبيعة الاضرار التي تعرضن لها ومن ضمن الوسائل التي اقرها القانون هي حقهن في العودة الى التعليم مع استثناء شرط العمر .

يمثل هذا التقرير وجهات نظر وتصورات الناجيات (ايزيديات ، مسيحيات ، شبكيات ، تركمانيات ، مسلمات سنيات) اذ استهدف التقرير جمع هذه التصورات وصياغتها لتمثل مطالباتهن بتحسين الحق في الوصول الى التعليم وتنفيذ المواد التي جاء واكد عليها قانون الناجيات .

تواجه تنفيذ حق الناجيات في الوصول الى التعليم مجموعة من العوائق والتحديات قسم منها في الجانب المادي وقسم منها يتعلق في الجوانب المعنوية ، وبهدف تشخيص تلك التحديات عمل التقرير على اجراء مقابلات متنوعة لم تقتصر على الناجيات فحسب بل استهدف عينة من مدراء المدارس للاطلاع على طبيعة العوائق الإدارية حول تطبيق حق الناجيات في التعليم .

يهدف التقرير الى زيادة المعرفة والفهم من خلال نشر الوعي بالاهداف التي جاء بها القانون وهي جبر الضرر المادي والمعنوي للناجيات عبر المطالبة بتطبيق مانصت عليه مواد القانون من امتيازات معنوية ومن أهمها الحق بالتعليم .

وايمانًا من الباحث بقضية الناجيات، تركز أهمية البحث إلى وتسليط الضوء على قانون الناجيات العراقي وخصوصًا حق التعليم الذي لم يلقى رواجا اعلاميا مما ادى الى حصول جهل بالقانون لدى مجتمع الناجيات.

منهجية التقرير:

اعتمد التقرير على منهج النوعي عبر المقابلات بوصفها أداة لجمع المعلومات واعتمدت المقابلات على أسئلة المعلومات العامة والاسئلة الأخرى ذات العلاقة بوضع الناجيات في التعليم والعوائق التي تحول دون استحصال حقوقهنّ ، كما تم الالتزام بالقواعد الأخلاقية الخاصة بالمقابلات عبر اخذ الموافقات المسبقة وعدم استخدام المعلومات الخاصة بهن الا لأغراض هذا التقرير.

توزعت المقابلات الى خمس عشرة مقابلة مع الايزيديات ومقابلة مع تركمانية و مع شبكيات، فضلا عن ثلاثة مقابلات مع مدراء اصحاب قرار، بالإضافة إلى ورشة حضرة بها العديد من الناشطات من مختلف المكونات . تم جمع البيانات من خلال آلية الزيارات التي تقوم على تحديد أماكن وعناوين الناجيات والتواصل معهنّ وأخذ الموافقات المستنيرة، وتحديد آلية المقابلة سواء كانت ميدانية (حضورية) أو عبر الإنترنت (أونلاين) حسب ظروف الناجية سواء كانت تسمح حضوريًا أو أونلاين ومن ثم طرح عدّة اسئلة حول ظروفهنّ الدراسية من تحصيل دراسي ومعلومات شخصية (العمر ،الحالة الاجتماعية ،السكن).

لاتخلو عملية جمع المعلومات من صعوبات اذ ان التباعد الجغرافي فضلا عن تحفظ كثير من الناجيات عن اجراء مقابلات لأغراض اعداد تقارير المناصرة وذلك يعود الى حجم الاضرار الذي تعرضن له .

أولا :الإطار القانوني لحق الناجيات في التعليم :

اقر قانون الناجيات ونشر في جريدة الوقائع العراقية مع مطلع عام 2021 ، نص القانون في المادة 1 الفقرة أولا على تعريف الناجية بأنها : (كل امرأة او فتاة تعرضت

إلى جرائم العنف الجنسي من اختطافها ، استعبادها جنسيا ، بيعها في أسواق النخاسة ، فصلها عن ذويها ، إجبارها على تغيير ديانتها ، الزواج القسري ، الحمل والإجهاض القسري أو إلحاق الأذى بها جسديا ونفسيا من قبل تنظيم داعش من تاريخ 2014/8/3 وتحررن بعد ذلك).

في حين حددت المادة 4 الفقرة ثانيا على انه ضمن اهداف القانون مايلي :

(تأهيل ورعاية الناجيات والمشمولين بأحكام هذا القانون واعداد الوسائل الكفيلة لدمجهم في المجتمع ومنع تكرار ما حصل من انتهاكات بحقهم) .

وأكد القانون في المادة 5 الفقرة رابعا على ان تتولى مديرية الناجيات تحقيق أهدافها بالوسائل الاتية :

(توفير فرص التحصيل العلمي الخاصة بالناجيات والمشمولين بأحكام هذا القانون)

ونصت المادة 6 في الفقرة ثالثا ضمن الامتيازات والتعويض المعنوي التي تمنح للناجيات والمشمولين بأحكام هذا القانون على مايلي :

(يحق للناجية والمشمولين بأحكام هذا القانون العودة للدراسة استثناء من شرط العمر)

وجاءت الأسباب الموجبة بالقانون لتؤكد على ضرورة معالجة كل الاضرار النفسية والجسدية والمادية التي تعرضت لها الفئة المشمولة بهذا القانون .

وفقًا لرؤية الباحث أن القانون يحتاج إلى شمولية أوسع وذلك لأن القانون يخلو من شمول واسع للفئات خاصة من النساء في مناطق أخرى تعرضن الى اضرار كبيرة خاصة في الجانب المعنوي اذ على سبيل المثال هناك فئة مكونة من عدّة نساء تحديدًا في النمرود قد أخذهنّ التنظيم الارهابي بوصفهنّ اسرى، وأغلب سكان هذه المنطقة هم على علم تام بهذه الحادثة ولكنها للأسف لم تأخذ ترويجًا إعلاميًا ولم

يكون هناك أي اهتمام من قبل السلطات أو أصحاب القرار لهذه الحادثة وبقية مندثرة، وغيرها من المناطق التي عانت من بطش إجراءات تنظيم داعش الإرهابي وتم معاملتهن بوصفهن اسرى وتم اقتياد كثير من النساء وتعرضن على اثر ذلك الى عقوبات قاسية من تنظيم داعش اثرت عليهن .

هل التعويض المادي يجبر الضرر الحاصل ؟ ما الاجراءات اللازمة للتعافي وجبر الضرر؟ أن من الأمور المسلم بها والتي لا تقبل النقاش لا يمكن للبدل المادي أن يجبر ضررًا جسدي ومعنوي صارخ بحق الإنسانية ولكن يمكن أن يضاف للتعويض المادي مجموعة من الحلول معنوية مثل إعادة الادماج في المجتمع واعطاءهم ادوار قيادية، لا يمكن تحقيق الاندماج والادوار القيادية اذا لم يحصلنّ على حقوقهنّ التعليمية وهو فحوى دراستنا التي نسلط الضوء فيها على اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الناجيات في العودة لمقاعد الدراسة وكذلك التحديات والحلول المقترحة .

المخرجات

عوائق مادية: لا تقتصر التحديات المتعلقة بضعف المعرفة وهاجس الامن بل تشكل العوائق المادية تحدي أخرى يضاف الى العوائق السابقة خاصة ان توفير المستلزمات الخاصة بالتعليم قد لا تتحمل عبئها المادي الناجية ان لم تتمكن من الحصول عل المعاش التقاعدي الذي نص عليه القانون او قدرتها على الحصول على فرصة عمل ملائمة تتجاوز بها حالة الخوف والاضرار النفسية التي مرت بها. فضلا عن البعد الجغرافي لتأدية الامتحانات الخارجية والإجراءات المعقدة والطويلة للحصول على قرار من اللجنة المشكلة في مديرية الناجيات لاعتبارهن ناجيات وفق قانون رقم 8 لسنة 2021 .

عوائق معنوية: أظهرت المقابلات التي أجريت مع الناجيات بضعف المعرفة بالامتيازات والتعويض المعنوي الذي نصت عليه مواد قانون الناجيات ، اذ اكدن على ان التقدم في السن يشكل عائق لعودتهن الى الدراسة واستكمال تعليمهن وهو ما

يعني عدم اطلاعهن على القانون او وصول حملات التوعية والمعرفة بالقانون اليهن ، كما انهن اضفن الى أن الواقع الأمني يشكل حاجز وعائق اخر امام عودتهن الى التعليم مما يشير الى استمرار حالة الخوف لديهن ومن تعرضهن الى انتهاكات أخرى كما تعرضن اليها في اثناء سيطرة تنظيم داعش الإرهابي

وبناء على ماتقدم يستخلص ابرز النتائج الأساسية :

- ضعف المعرفة بمواد قانون الناجيات من كثير من النساء المشمولات بالقانون وماجاء به من امتيازات وتعويض معنوي لهن في عودتهن الى التعليم واكمال تحصيلهن العلمي .
- وجود عوائق إدارية تتعلق بعدم وجود اليات واضحة في وزارة التربية لعودة الناجيات الى مقاعد التعليم فضلا عن عدم وجود مراكز امتحانية خاصة بهن تعمل على تسهيل وصولهن الى مراكز الامتحان من دون الحاجة الى التنقل لمسافات طويلة لاجراء الامتحان .
- عدم تلقي كثير من الناجيات الدعم والتأهيل النفسي بهدف إعادة ادماجهن ضمن المجتمع وبما يمكنهن من تجاوز حالة الصدمة النفسية نتيجة الاضرار والانتهاكات الكبيرة التي تعرضن لها .
- على الرغم من وجود الدعم من مجتمع الناجيات لكنهن يعانين من صعوبات الاندماج مجددا في مجتمعاتهن خاصة في العودة لتمتعهن بحقهن بالتعليم .
- تمثل العوائق المادية لاكمال متطلبات التسجيل ودفع رسوم الامتحانات الخارجية عائق كبير امام عودتهن الى التعليم .
- هنالك مشاكل مختلفة لكل مكون حيث اتضح أن الناجيات في مناطق سنجار من المكون الايزيدي البعض منهن تخوف بشأن الوضع الامني ,بينما عانت المكونات الأخرى الى حد ما من صعوبة الظروف المادية كونها لم تحصل على تعويض مادي

- لمسنا من خلال المقابلات انعدام رغبتهنّ؛ بسبب الظروف النفسية لدى بعض الناجيات وكذلك مسألة العمر.
- نقص في البنى التحتية في بعض المناطق حيث تضطر الناجية الى قطع مسافات طويلة لأجل اكمال تعليمها.
- ضعف دور منظمات المجتمع المدني والدوائر الحكومية والحال نفسه ينطبق على النشطاء؛ حول دورهم الضعيف الذي لم يرتقي إلى مستوى الطموح.
- أما الجانب النفسي فقد وجدنا انه لا يزال موجود ولكنه غير مؤثر الى حد كبير بسبب ان الناجيات اصبح لديهن اصرار على اكمال التعليم والتغلب على هذا العائق. هذا الاصرار نابع رؤية مستقبلية لديهن في الحصول على الاستقلال المادي والشخصي والحصول على مكانه مرموقة و وظيفة أو عمل مرموق يرفع من مستواها المعيشي والاجتماعي وان كل هذه الرؤى والطموح لا يمكن تحقيقها دون اكمال التعليم، ولكن هناك شق آخر من هذا المحور (المحور النفسي) أن الناجية لدية اصرار وعزيمة لكمال تعليمها، ولكن التخوف موجود وواضح من قبل اصحاب القرار من تفاقم الحالة النفسية لديهنّ لأنهنّ ممكن أن يعرضنّ إلى تنمر اثناء العودة إلى مقاعدهن الدراسية؛ لهذا كان هناك اقتراح أن يكون هناك حماية خاصة بهنّ من التنمر ومن خلال موظفين لديهم الخبرة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الحالات التي تخص الناجيات وبهذا خرجنا ببعض النتائج المهمة :
- المؤسسات التربوية داعمه لهذه القضية ولكن الحلول والدعم الذي تقدمه تقليدي لا يمكن له أن يساهم الى حد كبير في تقديم الحلول والمعالجات .
- عدم الوعي الكامل من قبل الناجيات بالقانون وهذا الأمر أدى إلى ضياع الكثير من حقوقهنّ، أن عدم الوعي بالقانون لا يقف عند الناجيات فقط بل يصل إلى ابعد من ذلك ويظهر ذلك جليًا من خلال مقابلات اصحاب القرار الذين لهم

ارتباط وثيق بالقانون وعندما طرح عليهم أغلب الاسئلة اتضح بأنهم غير ملمين بالقانون.

- النقاط اعلاه هي كل المشاكل التي حاولت الناجيات طرحها وايصالها للجهات المعنية وبالنتيجة فهي العائق الحقيقي الذي يواجه عودة الناجيات الى مقاعد الدراسة .

المقترحات:

من خلال اجراء المقابلات مع الناجيات استطاعت الدارسة ان تستخلص اهم التوصيات :

- توفير البنى التحتية القريبة وفتح مراكز امتحان خارجي داخل القرى والنواحي.
- توفير الدعم المادي واستيفاء مبالغ الاشتراك في الامتحانات الخارجية .
- تطوير البنى التحتية للتعليم، كالمدارس والطرق والمراكز الامتحانية.
- انشاء مراكز تعليم غير نظامية ضمن منطقة سكن الناجيات ويكون هذا المركز خاص بالناجيات ويختص بلغتهن الخاصة ، أن التعلم معًا ممكن أن يخلق اجواء تفاهم وانسجام ويزيد الدافع لإكمال التعليم.
- تكون الشهادات الممنوحة من هذه المراكز معترف بها وذات رصانة علمية كونها مرتبطة بالمؤسسات التربوية الحكومية وتوفر هذه المراكز المستلزمات من قرطاسية وكتب بشكل مجاني.
- توفير كادر تعليمي مدرب ومخصص للتعامل مع الناجيات ويركز هذا الكادر على اخراج الناجيات من كونهن ضحايا الى قادة مجتمعيات.
- يجب أن يكون هناك دور لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء لحملات مناصرة لنشر القانون.
- مخاطبة الدوائر الرسمية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتعليق لوحات تخص قانون الناجيات؛ لتوعية مجتمعات الناجيات حول قانون الناجيات العراقي رقم 8 لسنة 2021.

- أمّا أصحاب القرار كان لهم رأي بأن تكون هناك ورش خاصة تجمع مدراء اقسام سنجار وبرطلة والحمدانية وغيرها من هذا الاقسام ذات العلاقة؛ من أجل أن يكون هناك استيعاب تام للقانون والعمل عليه.
- أما بخصوص توفير مدارس خاصة بالناجيات كانت إجابة مدير تربية نينوى، أن هذا الأمر يحتاج إلى تشريع قانوني من قبل وزارة التربية وأشار إلى دور المنظمات حول حملات مناصرة من أجل انصاف هذه الشريحة.
- هناك وجهات نظر أخر لا تسعى إلى تطبيق؛ لأنهم يروا أن القانون يحتاج إلى عدّة تعديلات، قبل أن يُطبق القانون يجب أن يُعدل
- هناك وجهات نظر مغايرة ترى بضرورة تطبيق القانون، ثم يتم تعديله فيما بعد، على سبيل المثال هناك بفقر بالقانون تعطي الحق بالتعين للناجية وبنسبة 2% ولكن هذه الفقرة غير مُطبقة، ولو طبقت لاستفادت منه الكثير من الناجيات وانعكس إيجابا عليهنّ.

خناماً، يأمل المواطنون والمواطنات العراقية الناجون من عنف داعش تحقيق العدالة التامة بين جميع الفئات المجتمعية في تطبيق القانون، وعدم التمييز على اساس الجنس، الطائفة، العرق، العمر، غيرها من الهويات، زضمان الحق في جبرر الضرر لكل انسان، والعمل على بيان الاضرار المعنوية التي شملها قانون الناجيات، والتركيز على جبر الضرر المعنوي.

نبذة عن فريق أنين التطوعي:

فريق من الشباب في النمرود، تأسس عام 2023، ويهدف الى تعزيز حماية حقوق ذوي الإعاقة، والناجين والناجيات، وحقوق مختلف الفئات الهشة، ويركز على الحق في التعليم، وفي جبر الضرر، واستعادة الكرامة.

نبذة عن مشروع العدالة التحويلية/ قوة الأصوات في نينوى:

هو مشروع استراتيجي تنفذه منظمة السلام والحرية في نينوى على مدى خمس سنوات، بالشراكة مع منظمة باكس للسلام، ويستهدف ذوي الضحايا والناجين والناجيات ومختلف الفئات الهشة، ليعمل على فهم احتياجاتهم وأولياتهم وجبر ضررهم وتقديم الدعم والإسناد للجهود الحكومية الرامية الى تعزيز وحماية حقوقهم، ويتم تنفيذ المشروع عبر خمسة عشر فريق تطوعي شبابي ومنظمات محلية من مكونات ومناطق متنوعة في نينوى، بإسم شبكة أصوات العدالة بدعم وإشراف منظمة السلام والحرية، يجتمعون لتحقيق اهداف موحدة تشمل الجميع وتسعى لبناء السلام والتعايش والاستقرار والتنمية في نينوى.

شكر وتقدير لفريق جمع البيانات والمتابعة:

- ريهام صباح
- مروة حسين
- نيار سلام